قضايا سياسية

اسم المقال: المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العراقية: بين التدابير الدولية والانتخابات الوطنية
اسم الكاتب: أ.م. بسمة خليل نامق الأوقاتي، م.م. طيف مكي عبد الخالق العزاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1442
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 19:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العراقية: بين التدابير الدولية والانتخابات الوطنية

The effective political participation of Iraqi women: Between international measures and national elections

أ. م. بسمة خليل نامق الأوقاتي*

م. م. طيف مكي عبد الخالق العزاوي**

- **الملخص:**

لا تقتصر المشاركة السياسية للمرأة على مجرد حصولها على حقوقها السياسية فحسب، انما هو تجسيد احترام لحقوقها الاجتماعية في شرعية التعبير عن افكارها بحرية ضمن إطار مؤسسات المجتمع وجماعاته، والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية المجتمعية وممارستها. حيث ارتبطت المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد التاسع من نيسان/٢٠٠٣ عموماً، وخلال، انتخابات عام 2021، على وجه الخصوص، بالعوامل السياسية والاجتماعية التي يمكن عدها من أكثر العوامل تأثيرا في المشاركة.

* – تدريسية في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

* basma.auqaty@gmail.com

07901372016

** – موظفة في وزارة التخطيط ، طالبة دكتوراه قسم النظم السياسية والسياسات العامة.

* polp2014@ced.nahrainuniv.edu.iq

07733829416

إضافة لذلك لابد من توسيع المهارات السياسية للمرأة عن طريق تحسين فرص التعليم والدورات القيادية وتبادل البرامج، وازالة الحواجز والعوائق المؤسساتية والقانونية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

على المرأة العراقية اليوم ان تدرك ان التحول النوعي الذي تسعى اليه ينبغي ان يعزز انسانيتها ويفرض شخصيتها، بمعنى ان تكون انساناً لا جسدا وان تتساوى مع الرجل في الحقوق والواجبات.

الكلمات المفتاحية:

التمكين– الانتخابات – الكوتا – المشاركة السياسية – التدابير الدولية

- **Abstract:**

Women's political sharing is not limited to merely obtaining their political rights to vote and to be elected, but also to the extent of the role available to them to express their ideas freely within the framework of society's institutions and groups, and to participate in making and practicing societal political decisions. The political sharing of Iraqi women after 9 April 2003 in general and specially during the 2021 elections, in particular, was linked to political and social factors that could be considered among the most influential factors in participation. In addition, it is necessary to expand the political skills of women by improving educational opportunities, leadership courses, exchange programs, and removing institutional and legal barriers and

obstacles that limit the political participation of Iraqi women. The Iraqi woman today must realize that the qualitative transformation she seeks should enhance her humanity and impose her personality, meaning that she be a human being, not a body, and that she is equal with men in rights and duties.

Key words:
Empowerment – Elections – Quotas – Political Participation – International Measures

المُــقــدمـــــــة :

الثقافة والقيمة لم تعد مجرد مثل شعبي لشعب أطلق وخبر التنوير والحداثة مبكرا ونشرها في العالم من حوله وعمل مبكرا على جعلها معيارا عولمياً وليست مجرد قيمة محلية. هكذا أدرك مثقفوا هذا الشعب والمثقفون في الشعوب من حوله ومن ثم عموم الجمهور في تلك الجغرافيا أهمية العناية بحقوق المرأة الى جانب حقوق الانسان وجعلها قيم ومعايير سياسية وقانونية ملزمة يتم على أساسها صياغة الحياة العامة بما يؤمن وجود بيئة امنة سليمة صحية وصحيحة للبناء وللتقدم والتطور وبذلك حققت تلك الشعوب قفزاتها الكبرى في مختلف المجالات

المرأة بوصفها كائن وشريك أساسي في الخلق وفي الوجود وفي التربية والتنشئة وفي ديمومة الحياة وكيان يمثل نصف المجتمع من حيث العدد والتكوين ومن حيث الوظائف والادوار فان من غير الممكن العيش في حياة طبيعية سليمة ومنتجة ومستدامة وجودا وتأثيرا في ظل علاقات اجتماعية مختلة تستند الى مفاهيم

وثقافات بدائية قائمة على أساس مفاهيم حقوقية قائمة على الأحادية والقوة البدنية البدائية وقيم القهر والاستضعاف في مختلف الجوانب بديلا عن مفاهيم العقلانية التي تضع في الاعتبار تعدد عناصر التكوين والتي تحسب لكل عامل حسابه وتحافظ على دور كل العناصر وتدعم تنميتها واعلاء شانها بما يؤدي الى النمو والتقدم والتطور.

بالرغم من كل القرارات والاتفاقيات والجهود الدولية والمحلية والتشريعات وعمل منظمات المجتمع المدني فان مكانة المرأة ودورها والاستحقاقات الداعمة لتلك المكانة وذلك الدور ضلا في حالة تخلف وغبن في مجتمعاتنا الشرقية والإسلامية والعربية ما يشكل عائقا أمامها وكبتا لقدراتها الامر الذي ينعكس سلبا وبشدة على مختلف جوانب الحياة والبناء والتنمية والتقدم. وحيث أن المفاصل السياسية والتشريعية في دولنا ومنها العراق هي نقاط محورية في التأثير الحاسم على جوانب الحياة في ذات الوقت الذي تعتبر فيه بارامترات ومؤشرات لقراءة الواقع المجتمعي فيها بدقة.

وإذا ما تابعنا التدابير الدولية الخاصة بهذا الموضوع نجد أن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين 1995) قد أقر بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية. والتزمت بذلك العديد من الدول ــ لكن ما زال وضع المرأة في العراق والمنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، سواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الإنجازات الملحوظة التي حققتها المرأة والتحسن الكبير في انتخابات 2021، الا ان تسنمها المناصب السياسية

مازال دون مستوى الطموحات في الحياة السياسية العراقية، ومن البديهي أن يشكل هذا الوضع عائقاً أمام تحقيق مستويات إنمائية مناسبة ومستدامة.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى السعي لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار جانباً هاماً من جوانب الاهتمام العالمي بقضايا المرأة والعمل على ضمان مشاركتها الفاعلة في قضايا المجتمع، وهو أمر يأتي من منطلق الترابط الوثيق بين تمكين المرأة في ضوء اهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

وتنطلق إشكالية هذه الدراسة من تساؤل مفاده ماهي الحلول الممكنة لمشكلة وصول المرأة إلى الحياة السياسية، وعملية تمثيلها في المجالس المنتخبة، وهي مشكلة ارتبطت في أحد أبعادها برغبة الكثيرين من النساء بتطبيق نظام الكوتا وارتبطت في بعدها الثاني بالحديث عن دستورية / عدم دستورية نظام الكوتا، بينما ارتبطت في بعدها الأخير بما اقترحته المنظمات والمؤتمرات الدولية من اعتبار الكوتا حلاً مؤقتاً وفاعلا لعدالة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

فرضية البحث:

وتنطلق فرضية الدراسة من تظافر أكثر من عامل بنيوي واجرائي على حدوث هذا التطور الهام في حضور المرأة في المفاصل السياسية والتشريعية، وتتركز الفكرة الاساسية للفرضية من تشخيص العوامل والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيق مشاركتها الفاعلة في المجتمع، حيث ان المرأة تكون أكثر فاعلية في المشاركة السياسية كلما وفرت لها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التمكين اللازم لذلك.

الاطار المنهجي للبحث:

إعتمدت الباحثتان المنهج الإستنباطي في الدراسة انطلاقا من الكل الى الجزء او الماكرو الى المايكرو والتي تعني السير من العموم (الدولي) الى الخصوص (العراقي) متخذين المدخل الوصفي والتحليلي والإحصائي كمقربات ومداخل لدراسة أكاديمية تنتهي باستنتاجات وتوصيات.

تقسيمات الدراسة:

تقسم الدراسة الى ثلاث أقسام:

حيث يتناول القسم أولاً: التدابير الدولية والوطنية لمشاركة المرأة سياسيا.
فيما يتناول القسم ثانياً: التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة العراقية.
اما القسم ثالثاً فسيكون عن: انتخابات 2021 ومشاركة فاعلة للمرأة العراقية

أولاً: التدابير الدولية والوطنية لمشاركة المرأة سياسيا:

ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السياسي إستناداً الى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية. تعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشر دلالة لنمو وتعزيز مشاركة المواطن ومعيار لإعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية. ان وجود المرأة في مراكز القوة والسلطة سيحقق المصالح المرتبطة بها وإبراز قضاياها والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دور حقيقي في عملية التنمية للمجتمع بشكل عام. وكل ذلك يعود لما لهذه المراكز – القوة والسلطة – من تأثير في حياة المرأة[1].

(1) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص 87.

ومن أجل ضمان مشاركة المرأة في العملية السياسية، من المهم النظر ليس فقط في الإطار التشريعي، و لكن أيضا إلى أي مدى يجري تنفيذ القوانين التي تضمن مساواة المرأة تنفيذاً فعالاً ً وملزما، ومن الواضح أن قيمة التشريعات التي تكفل حقوق المرأة تخف في حال عدم تطبيق القوانين، إذا كانت هذه الأخيرة عرضة للتفسير الذاتي، أو إذا لم تكن المرأة على علم بها[2].

وعليه كان لزاما البحث في القرارات والتدابير الدولية فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة وتطبيقاتها التشريعية والتنفيذية الدولية والعراقية. فهنالك ضرورة لأن يكون لكل دولة استراتيجية للتمكين، وقد أكد تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD لاستراتيجية التمكين و الاستدامة على تحقيق الشمولية والتكامل، حيث نص على أنها تعكس: «مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة السياسية، وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك»، على أن تستكمل منظومتها القانونية وما يلزم من الآليات للموارد الكافية[3].

وتمخضت الجـــــهود العراقيـــــة عن انضمام العراق لعدد من الاتفاقيات الدولية ، في اطار القانون الدولي والاتفاقيات الدوليـــــــــة فقد صادق العـــــراق على اتفاقيـــــــة سيداو 1979 (اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة) في 28 حزيران 1986 [4]، ولكنـــــه في الوقـــت ذاته

(2) دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتابع لمنظمة الأمن والتعاون ، بولندا ، 2012 ، ص 42.

(3) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة – مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي –، الطبعة الاولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص 48.

(4) قانون رقم 66 لسنة 1986 قانون تصديق اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وجاء في نص القانون تحفظ العراق المادة 2 من القانون ان التصديق والانضمام الى هذه الاتفاقية لا يجعل الجمهورية العراقية ملزمة بحكم المادة الثانية من الاتفاقية بفقرتيها (و) و

تحفظ على المادة (2) الفقرة (و) (ز) (المتعلقة باتخاذ جميع الإجراءات المناسبة للتخلص من العنصرية ضد المرأة) والمادة 9 بالفقرات (1) (2)، والمادة (16) (المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية) كذلك لم يصادق العراق على البروتكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة والذي بدأ سريانه في 22 كانون الأول 2000 كوسيلة لتوثيق وتقوية الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

وبالرجوع الى الاتفاقية فان المادة (7) شملت حق المرأة في المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل وتسعى لضمان تصويت المرأة في كل الانتخابات والاستفتاءات العامة ، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاءها بالاقتراع العام والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ السياسة وشغل الوظائف العامة [5]. وقبل ذلك فان العراق من الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادرة سنة 1966 ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الصادرة سنة 1966 والتي صادق عليهما العراق عام 1971 ، ونصت المادة 25 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ان لكل مواطن ان ينتخِب ويُنتَخَب وان تتاح له على قدم المساواة عموما مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة ، وقد فسرت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة هذه المادة على انها حق كل مواطن بحيث أنه لا تسمح أي اختلافات

(ز) وكذلك المادة التاسعة بفقرتيها والمادة (16) منها على ان يكون التحفظ المتعلق بهذه المادة دون الاخلال بما تكفله الشريعة الاسلامية من حقوق مقابلة لحقوق الزوج بما يحقق التوازن العادل بينهما ، وكذلك التحفظ بشان الفقرة (1) من المادة 29 من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمبدأ التحكيم الدولي حول تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية .

(5) جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين، وضع المرأة في العراق تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية، مشروع تطوير القانون في العراق، الطبعة الثانية، كانون الأول، 2006، ص 1

بين المواطنين في التمتع بهذه الحقوق على أساس العرق ، اللون ، النوع الاجتماعي ، اللغة ، الدين[6].

وفي ذات الإطار فقد جاء اعلان ومنهاج العمل في بكين 1995 او اعلان بكين بشأن المرأة حدد اهداف أكثر وضوحا لتعزيز مكانة المرأة في السياسات والانتخابات والمساواة اذ نصت المادة (13) على ان تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. وفي اطار تحديد الأهداف فان الإعلان حدد الهدف الاستراتيجي (ز) ضمن الأهداف الاستراتيجية وجاء فيه الالتزام بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية، وكذا في الكيانات الادارية العامة، وفي النظام القضائي؛ بما في ذلك جملة أمور، وضع أهداف محددة وتنفيذ تدابير بما يحقق زيادة ملموسة في عدد النساء بغرض الوصول إلى تمثيل متساو بين المرأة والرجل في كل المناصب الحكومية والإدارية، و في ذات اطار استكمال الجهود الدولية لتعزيز مكانة وحقوق المرأة صدر قرار مجلس الامن 1325 في عام 2000 والذي اكد على الدور الهام للمرأة في منع الصراع وحلها وفي بناء السلام وحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع المستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وادارتها وحلها ، كما طالب الاخذ بمنظور النوع الاجتماعي وذلك باتخاذ

(6) المصدر السابق، ص 20

تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الانسان للمرأة والفتاة وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام والانتخابي والشرطة والقضاء[7].

تتناول المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان عدد كبير من الحقوق الخاصة بالمرأة والأسرة والطفل، ومن منطلق حقوق الإنسان ، فقد نجحت المرأة في الكثير من دول العالم باخذ قسط كبير من حقوقها ، حيث أخذت حقها بالعمل الإداري و السياسي وكذلك بالاقتراع والترشح إلى المناصب السياسية ، إلا أنها أدركت أن عملية تفعيل تلك الحقوق في الواقع يتوقف على منحها هذا الحق أولاً، وربطه بشكل وثيق ببرمجة هذه الحقوق و القيام بإحداث التحولات الضرورية في هياكل الدولة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبشكل يسمح لها بتفعيل تلك الحقوق[8].

وقد تم تضمين حقوق المرأة و حمايتها في العديد من القرارات الدولية ترسيخاً لتأمين الحماية الكافية للمرأة وقت السلم و النزاع، و منها قرارات مجلس الامن قبل عام 2009 وبعدها الخاصة بحماية المرأة[9]:

1. قرار مجلس الامن رقم 1325 لسنة 2000 (والذي يدعو الى الالتزام بحماية المرأة من العنف القائم على الجنس في السلم، عبر تحقيق المشاركة الكاملة لها، وعلى وفق مرتكزات الجندر والتمكين والتنمية)[10]
2. قرار مجلس الامن رقم 1820 لسنة 2008 (والذي أكد على الحد من العنف الجنسي الواقع على المرأة بكافة توصياته الى جميع الدول الاعضاء)

(7) محمود عزو حمدو وآخرون، نساء العراق والمشاركة في الاستحقاق الانتخابي 2021– التحديات والدروس المستفادة–، جمعية نساء بغداد، 2021، ص 23

(8) سامية الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2017، ص 311.

(9) قاسم عبد الله جاسم، حماية المرأة في قرارات مجلس الامن، دار انكي للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الاولى، 2021، ص 71.

(10) سنان صلاح رشيد، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 62، جامعة بغداد، 2018، ص 452

3. قرار مجلس الامن رقم 1888 لسنة 2009 (والذي اكد على نفس مطالب قرار 1820 ولمعالجة بعض المسائل المتعلقة بالتطبيق العملي و يدعو الى تقديم التقارير الخاصة بحوادث العنف الجنسي)[11]
4. قرار مجلس الامن رقم 1889 لسنة 2009 (دعا الى وضع استراتيجية لزيادة اعداد النساء في حل النزاعات وصنع القرار السياسي والاقتصادي)
5. قرار مجلس الامن رقم 1960 لسنة 2010 (الذي تم اتخاذه بسبب اتساع جرائم العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة)[12]

وبالحقيقة ان هذه الاتفاقيات وإلاعلانات والقرارات هي التي دفعت المجتمع الدولي إلى حث وإلزام الحكومات باتخاذ التدابير التفضيلية الضرورية لتمكين المرأة وتوسيع مشاركتها السياسية والاقتصادية، وعدم اعتبار التمييز الايجابي لصالح المرأة نوعاً من الخرق او التحايل على القانون.

ثانياً: التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة العراقية

ظلت المرأة العربية ولفترة طويلة بعيدة عن المجال السياسي ، حيث لم يسمح لها بالمشاركة السياسية وتحديدا التصويت إلا في خمسينات وستينيات القرن الماضي [13] ، ونفس الوضع عاشته بعض الدول الغربية، ولكن في الوقت الذي تطورت فيه مشاركة المرأة السياسية في الغرب، تأخرت المرأة العربية كثيرا في الحصول على العديد من الحقوق كالحق في الترشح. وظل ينظر إليها على إنها كائن غير سياسي، ولا يتم الاهتمام بها إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها مع إقصائها من طرف الأحزاب وأيضا من طرف الناخبين، ولم تتمكن المرأة من الوصول إلى مناصب مهمة في المجالس التشريعية ولا في المراكز

(11) قاسم عبد الله جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 124

(12) المصدر السابق، ص 172

(13) طيف مكي عبد الخالق ، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 ، ص110 .

القيادية إلا مؤخرا، وهو ما تحاول عدد من الدول العربية تجاوزه بالاعتماد على نظام الحصص أو ما يعرف بالكوتا كالعراق والمغرب والأردن ومصر. وهي الآلية التي سمحت للمرأة الدخول إلى المعترك السياسي. ولكن استمرار غياب المرأة عن المشاركة السياسية سواء بالتصويت أو الترشح أو تقلد المناصب السياسية ظل حاضرا إلى يومنا هذا[14].

ويمكن القول إن عدم الفاعلية لا تكمن فقط في وجود قوانين أو التصديق على توصيات ومعاهدات دولية، ولكن المشكلة أكبر من ذلك فهي تكمن في أنماط السلوك التقليدية والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البنيات الاجتماعية، والتي تعتبر حتى الحديث عن موضوع وضعية المرأة وحقوق المرأة من الأمور التي لا تستحق الدراسة أو حتى الحديث عنها.

إذ ان غياب الحضور الفاعل للمرأة والمماثل لحضور الرجل ، و تهميشها في مواقع صنع القرار و اتخاذه , سببه معوقات وتحديات عدىدة تقف بالضد من تفعىل مشاركة المرأة سىاسىا ، و ىمكن إجمالها بالتحدـــــــــيات المؤثرة الآتىـــــــــــة : [15]

1- التحـــــــــــدي الاقتصادي

على الرغم من ان قانون العمل العراقي تضمن في المادة (4) " المساواة في الاجر بالنسبة للعمل المتساوي في النوع و الكم الذي يؤدى في ظروف

(14) ريم ضيف التكريتي، الدور السياسي للمرأة العربية (2003- 2017) المرأة العراقية (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الاردن، 2018، ص 88

(15)طيف مكي عبدالخالق ، مصدر سبق ذكره ، ص 61

متماثلة " [16] ، و لكنه ربما يؤدي الى التحيزات الجنسية غير المقصودة في تحديد الاجر للوظائف . فمثلاً تبرز ظاهرة السقف الزجاجي في سوق العمل العراقي و هي تسمية تطلق على الحواجز غير المرئية و الاصطناعية التي لايمكن توثيقها على الرغم من وجودها المؤثر فهي تعمل ضد وصول المرأة الى اعلى مراكز القرار و الادارة، وتنبثق بشكل اساسي على انحياز ذكوري مستمر في ثقافة المؤسسة . [17] وكما سنبين ذلك :

أ- الفقر و البطالة بين النساء ، حيث ان النساء الفقيرات اقل نشاطا بالسياسة ، وذلك يظهر ان الفقر البشري يغلب عليه عدد النساء على عدد الرجال وفق ابعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة (الصحة و التعليم و الدخل) [18]

ب-الفقر (ظاهرة تأنيث الفقر) تعد هذه الظاهرة نتيجة طبيعية للانخفاض مشاركة المرأة الاقتصادية او لما تواجهه من تمييز يعيق حصولها على مختلف الموارد كالتعليم و التدريب و الدخل .

ت-عدم المساواة بين الرجل و المرأة في أجور العمل في القطاع الخاص ، حيث تتقاضى المرأة أجرا اقل من الرجل في بعض المهن . [19]

ث-استئثار فئة قليلة في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية و السياسية في المجتمع على وجه الخصوص .

---

(16) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2011/2010 ، بغداد ،2011 ، ص 519

(17) نبيل جعفر المرسومي و مروة عبد الرحيم العاقولي ، التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق (1980-2011) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015 ، ص 111

(18) المصدر نفسه ، ص114

(19) تقرير اوضاع المرأة الاردنية ، اليونيفيم ، عمان ، الاردن ، 2014 ، ص 11

ج–تعقيد الاجراءات المصرفية وعدم تبسيطها و خاصة في مجال القروض الصغيرة و المشاريع الاستثمارية النسوية .

ح–عدم وجود سياسة واضحة المعالم لدى الحكومة العراقية فيما يتعلق بتوظيف النساء الخريجات و دمجهن في سوق العمل حسب الاختصاص و الحاجة .

2– التحـــــــــــــدي الاجتماعي و الثقافي

ان العادات والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة في مجتمعنا هي ثقافة أبوية متسلطة تحد من مشاركة المرأة و دخولها المعترك السياسي . [20] ، و كما مُوضح في التالي :

أ. عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة بالسىاسة .

ب.ضعف دعم المرأة للمرأة سواء أ كانت في موقع السلطة أم لم تكن . [21]

ت.العنف الممارس ضد المرأة و تقبل المجتمع له .

ث.نظرة المجتمع النمطية لمكانة المرأة و تحجيمها فقط في تربية الاطفال داخل الأسرة .

ج.طبيعة التنشئة الاجتماعية – السياسية ، ونقصد بالتنشئة هي اعطاء مفاهيم و اسس نقليدية و ترسيخها من الطفولة على أساس ان السىاسة مقتصرة على الرجال ، و عدم قدرة المرأة على اقتحامها ، و نظرة الشك و الارتىاب الموجهة للمرأة العاملة بالمجال السياسي .

---

(20) هيثم فيصل علي ، العوامل المؤثرة على مهارات المرأة في صنع القرار ، مجلـــة جامعـــة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد الثالث ، 2010 ، ص 503 .

(21) تغريد عبده الحجلً: دور المرأة فً تعزّز مفهوم السلم الاهلي ، ينظر الى شبكة المعلومـــات الدولّة :

http://tfpb.org/old/?page=view&id=35228

ح. انخفاض مستوى التعليم لدى النساء انعكس سلباً على توجهاتهن نحو المشاركة السياسية . [22]

3- التحـــــــــــدي السياسي

ينظر المجتمع على ان العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي قد لا تتوافر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية – السياسية المحافظة ، وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية [23] ، و يعزز ذلك :

أ. عدم وجود وسائل إعلام محايدة ، بل نجد أن كثيراً من وسائل الإعلام محتكرة من قبل السلطة ، وأن ما يطرح على المجتمع إنما هو انعكاس لرغبات السلطة السياسية التي تتأثر غالباً بنوعية الرسالة الإعلامية المراد تلقينها للمجتمع . [24]

ب. التمىيز ضد المرأة في الوظائف و مواقع صنع القرار.

ت. عدم وجود برامج و خطط و استراتيجيات واضحة ومتخصصة بالنوع الاجتماعي تعزز دور المرأة في السلطة السىاسىة.

ث. حداثة التجربة الديمقراطية.

ج. هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة .

---

(22) مجموعة من الباحثين ، المرأة العربية من العنف و التمييز الى المشاركة السياسية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (70) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014 ، ص 110

(23) شروق كاظم ، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ، مجلة البحوث التربوية و النفسية ، العدد الثامن ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، سنة بلا ، ص 169 .

(24) عبد العزيز الشعيبي ، ازمة المشاركة السياسية ، الية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية –الملخص– ، المجلس الاعلى للمرأة ، صنعاء ، 2013 ، ص 8 .

4- التحـــــــــــــدي النفسي الخاص بالمرأة نفسها

بعض النساء يعتقدن أن العمل السياسي يؤثر سلباً في دورهن التربوي في رعاية الأسرة والأطفال ، فضلاً عن المخـــــاطر التي ترافــق العمل السياســـــي.[25] ، و عليه نجد الاسباب التالية كتحديات نفسية تواجه المرأة منها :

أ. ضعف تقبل المرأة لنفسها للمشاركة في الحياة السياسية .

ب. قلة خبرة المرأة في الشؤون السياسية عامة .

ت. قلة و ندرة وجود نماذج لتجارب نسائية يمكن عدهن قدوة ، و في العالم النامي تحديدا .

ح. المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق المرأة تجاه البيت و الأطفال .

خ. عدم ثقة المرأة بالمرأة نفسها .

د. عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة في القضايا والأمور السياسية ، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد من تأثيره في عملية صنع القرار .

ذ. انعدام الثقة بين النساء ، وعدم مساندة المرأة الناخبة للمرشحات ، وتفضيلها للمرشح الرجل.

ر. الافتقار إلى المهارات اللازمة للدخول في العملية السياسية ، وغياب الدافع والجرأة في التعبير عن الذات والطموح . [26]

---

(25) التمكين الاقتصادي للمرأة... دمج المرأة في الاقتصاد العراقــي: برنــامج الامــم المتحــدة الانمائي في العراق ، ص4 ، وكذلك ينظر الى: التنمية المستدامة نحو تمكــين أفضــل للنســاء والفتيات ، وزارة التخطّط، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاء التنمية البشرية .

(26) مجموعة من الباحثين ، المرأة العربية من العنف و التمييز الى المشاركة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 110 .

5- التحـــــــــــدي الامني

ان عدم استقرار الاوضاع الامنية ولعدة عقود من الزمن في المجتمع العراقي ، أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، و كان ولا زال يعد تحديا و عائقاً كبيراً امام مشاركة المرأة بالسياسةً ، وبحسب الاتي :

أ. كثرة التهديدات و الاغتيالات لشخصيات سياسية ، اضعف انخراط المرأة بالعمل السياسي .

ب. انعكاسات البيئة غير المستقرة على نشاط المرأة السياسي . [27]

ت. الحروب و النزاعات و كثرة التهجير و النزوح اثر سلباً على العمل السياسي للمرأة . [28]

6- التحـــــــــــدي القانوني و الدستوري

يـــــــُلاحظ ان هناك فجوة بين المواد الدستورية و القانونية المتعلقة بمشاركة المرأة دون تمييزها عن الرجل و بين ممارسة السلطة السياسية على ألمجتمع و التي تنعكـــــــس بدورها سلباً على المرأة بتعطل مشاركتها في العمل السياسي. .[29]اذ يتضح ذلك من خلال :-

1. عدم وجـــــود قوانين منصفة تشجع المرأة على الدخول في المجال السياسي . [30]

(27) نبيل جعفر المرسومي و مروة عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 73

(28) المصدر السابق ، ص 112

(29) صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقـــع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الانسانية نن المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 ، ص 664 .

(30) هيثم فيصل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 502

2. على الرغم من وجود نصوص دستورية تقر بشكل واضح على حق المرأة في المشاركة السياسية، ولكن من الملاحظ، أن التعامل مع هذه الحقوق السياسية تشكل قيوداً مجتمعية مرتبطة بالموروث الثقافي[31].
3. بالرغم من ورود المساواة بين النساء والرجال في الدستور العراقي ، الا ان الدستور قد ميز النساء تمييزا إيجابيا حيث ضمن لها نسبة تمثيل لا تقل عن 25% (الكوتا) ، والجدير بالذكر أن هنالك مبررات لأعتماد الكوتا و هي : [32]

أ. ضعف كبير في حجم تواجد المرأة في مراكز القرارات (البرلمان).

ب. تضاؤل حجم النساء في العمليات الانتخابية (التصويت، الترشيح، العضوية الاحزاب وهيئاتها الادارية).

ت. تطوير التشريعات والقوانين السائدة بهدف ازالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة.

ث. تنمية الوعي بأستحقاقات المرأة القانونية المحلية و الدولية التي صادقت عليها الحكومة العراقية .

ج. الزام اتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة الدول المصادقة عليها باتخاذ تدابير تعزز من مبدأ المساوة ومشاركة المرأة

ثالثا: انتخابات 2021 و مشاركة فاعلة للمرأة العراقية

يعد العمل السياسي للمرأة من ركائز الديمقراطية وشرطا من شروط المواطنة الفعالة ، وتتويجا لما تتبوأه المرأة من أدوار في الحياة العامة ، إذ ترتبط المشاركة

(31) طيف مكي عبد الخالق ، مصدر سبق ذكره ، ص 69

(32) وصال العزاوي ، المرأة العربية و التغيير السياسي ، دار اسامة للنشر ، الاردن ، 2011 ، ص ص 134- 135 .

السياسية للمرأة بمؤشرات الديمقراطية ونمو المجتمعات ومدى قدرتها على دمج النساء في القضايا السياسية وتعزيز مساهمتها في العملية التنموية.

وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة واضحة في وتيرة دعوات تمكين المرأة وإفساح المجال أمام مشاركتها في الحياة العامة كفاعل أساسي.

وعلى الرغم من هذه الدعوات الحثيثة، إلا أن جهود انخراط المرأة في الحياة السياسية قد تواجهها عقبات عدة أهمها، قبول المجتمع نفسه باضطلاع المرأة بدور قيادي، كذلك انفتاح الأحزاب السياسية على مشاركة المرأة في كوادرها[33].

في العادة كانت المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات و الحكومة لاحقا تسجل ضعفا رغم الضمانات القانونية التي دعمت وجود المرأة في البرلمان (الكوتا)، مردها معوقات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية (تم ذكرها سابقاً) وحتى الأحزاب السياسية في حد ذاتها أحيانا تحد من فاعلية وجود المرأة وعدم تمكينها سياسيا في الاطار الحزبي[34].

و لقد شهدت الانتخابات النيابية العراقية المبكرة التي جرت مؤخرا (في شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام 2021) وبالرغم من انخفاض نسبة الحضور والمشاركة فيها ، لكن كان هناك حضورا لافتا للمرأة وتحقيقا لنتائج هامة على صعيد الترشيح والفوز وبنسب أصوات عالية مما دفعنا الى دراسة هذا الحدث الهام والمعبر من اكثر من جانب ومحاولة استخراج الدروس والخبرات الهامة والمفيدة باتجاه تصعيد وتنمية دور المرأة واستحقاقاتها وجلب انتباه المعنيين من القوى النسوية الريادية نحو المرتكزات والاسس والمفاصل التي يتطلب التركيز عليها لتعميق هذا التحول لما له من أهمية وتاثير إيجابي على عموم المجتمعات[35].

---

(33) الانتخابات العراقية بالأرقام.. التصويت وأبرز المرشحين | الحرة(alhurra.com)

(34) في سابقة لافتة.. هكذا فجرت النساء المفاجأة في الانتخابات العراقية | مرأة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

(35) سحر طارق محمود ، دور المرأة العراقية في السلطة وعمليّة صنع القرار(دراسة احصائية) ، مجلة دراسات دولية ، مركز المرأة للدراسات ، جامعة بغداد ، 2021 ، ص 237

ورغم الكثير من المفاجآت السياسية والانتخابية التي تمخضت عنها النتائج الأولية للانتخابات الأخيرة لعام 2021، الا ان تعاظم الدور المرأة السياسي وما تحقق من نجاحات لها في الانتخابات الأخيرة كانت بحد ذاته علامة فارقه في مسيرة إنجازاتها عبر جدارة أدائها واستغنائها عن دعم الحصة المخصصة (الكوتا)* وقد هنأت دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء المرشحات الفائزات بانتخابات مجلس النواب(36).

حيث حصلن 8 من النساء على أكثر من 20 ألف صوت لكل منهن، وأن 33 امرأة حصلت على المراتب الأولى في دوائرهن الانتخابية في 13 محافظة عراقية، مما يشير إلى الثقة الكبيرة التي باتت تحظى بها النساء في العراق. كذلك حصول النساء على 32 مقعدا من حصة التيار الصدري الذي فاز بـــ73 مقعدا، أما تحالف تقدم الذي حصل على 37 مقعدا، فكان للنساء فيه 18 مقعدا. والحزب الديمقراطي الذي نال 32 مقعدا كان للنساء فيه 12 مقعدا، و7 مقاعد للنساء في كتلة الفتح من بين قرابة 16مقعدا(37).

وهذا يدل على أن المجتمع العراقي بدأ يدرك أن المرأة تمتلك قدرة كبيرة في العمل السياسي ومنافسة الرجل في ذلك، ونُبين في هذا المخطط نسبة مشاركة النساء في الانتخابات العراقية بعد عام 2003 لغاية 2021. (38)

* - إذ أعلنت مديرة عام الدائرة يسرى كريم محسن إنه بحسب التحليل الأولي لنتائج الانتخابات، فإن المرأة العراقية تمكنت من الفوز بـ97 مقعدا بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء، في حين أظهرت النتائج الأولية فوز 57 امرأة بقوتهنّ التصويتية، انظر:
قراءة في النتائج الاولية للانتخابات النيابية في العراق | مركز اضواء للدراسات (adhwaa.net)

(36) الامانة العامة لمجلس الوزراء http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=11704

(37) - سحر طارق محمود ، مصدر سبق ذكره، ص 238

(38) أول 10 مرشحات فائزات بالانتخابات يحصلن على 300 ألف صوت (almadapaper.net)

شكل رقم (1)

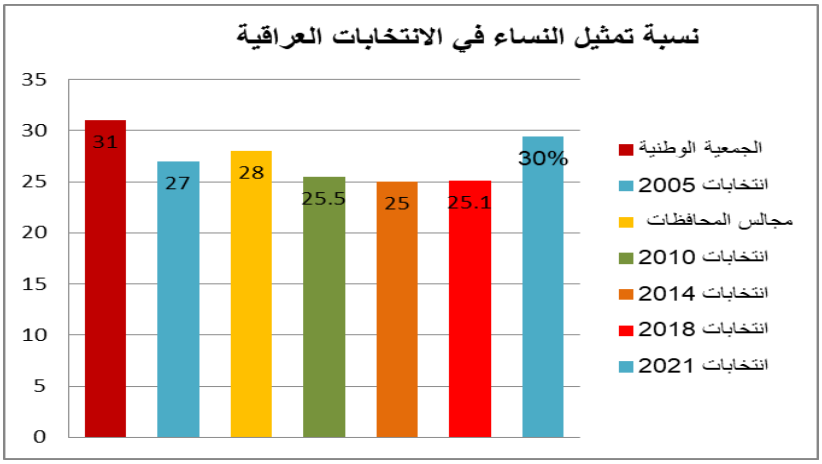

المخطط من عمل الباحثتان بالاستناد الى بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (39)

و يُلاحظ من خلال المخطط التطور اللاحق بنسبة مشاركة المرأة سياسياً ، بالرغم من التحديات التي ذكرناها سابقا و المتعلقة معظمها بغياب النصوص القانونية و عدم تفعيلها , فان للظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية العامة في المجتمع اثر كبير.(40)

(39) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الموقع الرسمي : https://ihec.iq /

(40) طيف مكي عبد الخالق ، مصدر سبق ذكره ، ص 122

اما نسب الامتناع الكلية للناخبين (ذكوراً واناثاً) مابعد عام 2003، فكانت ما يأتي:

جدول رقم (1)

الانتخابات	النسبة
انتخابات عام 2005	%23.6
انتخابات عام 2010	%37.7
انتخابات عام 2014	%38.2
انتخابات عام 2018	%55
انتخابات عام 2021	%56

الجدول من عمل الباحثتان بالاستناد الى دراسة : محمد صالح شطيب [41]

يتوضح لنا من خلال هذه الارقام ان نسب العزوف عن الانتخابات هي في تزايد ، و ان ظاهرة عزوف النساء عن المشاركة السياسية ، لاسيما المشاركة و التصويت في الانتخابات هي ظاهرة موجودة في جميع الأنظمة السياسية باختلاف درجة الديمقراطية والحرية التي تسمح بها، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية و كما اسلفنا سابقاً ، و لكن في انتخابات 2021 بالرغم من عزوف الافراد عن الانتخابات او اتلاف ورقة الاقتراع ، الا ان عدد النساء المرشحات و الفائزات في تطور و تزايد و هذا يدل على زيادة الوعي المجتمعي في المشاركة السياسية و تولي النساء المناصب القيادية ، و ايضاً لا يمكننا أن نتغافل او نتجاهل الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في الحد من هذه الظاهرة أو زيادتها ، وربط هذه الظاهرة بالديمقراطية ومدى إضفاء الشرعية على النظام الحاكم. نحن نتطلع الى دور فعال ومشاركة حقيقية للمرأة العراقية المبدعة التي اثبتت قدرتها

(41) محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 –العراق نموذجاً–، مجلة دراسات اقليمية، السنة 14، العدد 45، 2020، ص 136

وجدارتها في كل الظروف الصعبة التي مر بها العراق، لتسير جنبا الى جنب مع الرجل وتشاركه في ترسيخ قيم الديمقراطية الحقيقية التي من خلالها يمكن بناء العراق وتحديثه ودرء المخاطر التي تحيط به وبشعبه[42].

وبالرغم من التحديات التي واجهت المرأة العراقية كمرشحة و نائبة، الا انها استطاعت ان تسجل قفزة في عدد النساء الفائزات في البرلمان العراقي الحالي، و كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) عدد النساء المرشحات والفائزات في المحافظات كافة في انتخابات 2021

المحافظة	عدد المرشحات	عدد النساء الفائزات	الفائزات بالكوتا	الفائزات بالقوة الصوتية	الفائزات بأعلى الاصوات
اربيل	15	6	2	4	-
الانبار	49	4	2	2	_
البصرة	65	6	3	3	_
السليمانية	23	7	_	4	3
القادسية	24	3	2	1	_
المثنى	17	2	1	1	_
النجف	30	3	2	1	_
بغداد	278	19	6	10	3
دهوك	7	4	2	2	_

(42) المصدر السابق، ص 138

ديالى	52	4	2	1	1
ذي قار	36	5	1	3	1
صلاح الدين	60	3	3	_	_
كربلاء	16	4	2	2	_
كركوك	34	4	1	3	_
ميسان	18	3	3	_	_
نينوى	127	10	4	4	2
واسط	28	4	1	3	_
بابل	39	4	2	2	_
الكوتا المسيحية		2		1	1

الجدول من عمل الباحثتان بالاستناد الى بيانات المفوضية العليا للانتخابات [43]

من خلال الجدول نلاحظ ان محافظة دهوك سجلت اقل عدداً بين من رشحن انفسهن لتمثيل محافظاتهن حيث كان عدد المرشحات (7) نساء فقط اذا ما قورنت بكل المحافظات الاخرى، ولكن فرص الفوز كانت كبيرة جداً لهن ، واحتاجت اثنتان من المرشحات الى الكوتا في حين فازت المرشحتان الوحيدتان في الدائرة الثالثة بقوة التصويت وهو امر إيجابي في الحالة السياسية العراقية ، كما ان نسبة تصويت النساء كانت متساوية وفق النسبة المئوية في الدائرة الثالثة . [44] في حين حصلتا محافظتي بغداد و الموصل اعلى اعداد النساء من حيث ترشيح النساء ، فقي محافظة بغداد بلغ عددهن (278) مرشحة و في محافظة الموصل بلغ عددهن (127)

(43) المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، الموقع الرسمي : https://ihec.iq /

(44) محمود عزو حمدو وعماد جميل محسن، التحليل الجندري لانتخابات تشـــرين 2021 فـــي العراق– حصيلة اولية ودروس مستفادة–، جمعية نساء بغداد، 2021، ص 12

مرشحة و هذا يدل على تطور في عقلية المجتمع العراقي و بدء في تقبل فكرة المشاركة السياسية .

في حين اخذت المحافظات الثلاثة الاولى من حيث فوز النساء بالمقاعد البرلمانية و هي محافظة بغداد (19) فائزة و (10) منهن فازو لقوتهن الصوتية من دون الحاجة الى الكوتا ، تليها محافظة الموصل بـــ(10) فائزات و(4) منهن حصلن على الفوز بقوتهن الصوتية و (2) منهن حصلن على اعلى الاصوات ، و سجلت محافظة السليمانية ارقام جديدة لمشاركة النساء في الانتخابات خيث تأتي بالمرتبة الثالثة و قد فازت فيها (7) نساء من اصل (23) مرشحة ، اذ على الرغم من قلة عدد المرشحات في الانتخابات ، الا ان نسبة مشاركتها بالتصويت هي مقاربة بشكل كبير لنسبة عدد الناخبات ، كما ان عدد الفائزات كان اكثر من عدد المقاعد المخصصة بعدد مقعدين ، ولم تحتاج المرشحات في السليمانية الى الكوتا ليتمكن من الفوز وانما حققن الفوز عبر قوة التصويت ، كما ان أثنتين من الفائزات حصلن على أعلى الأصوات ضمن الدوائر الانتخابية ، اما باقي النساء فقد فازت ضمن قوة التصويت وهو مايشكل مسارات لنجاح التجربة النسوية في السليمانية وقدرتهن على اقناع الناخبين /ات بشكل اكبر ، اذ ان النتائج تدل بوضوح بأن السلوك التصويتي للناخبين/ات كان اكثر ميال باتجاه العنصر النسوي في الانتخابات[45].

و قد شهدت باقي المحافظات تبايناً في فوز نسائها عبر الكوتا و القوة الصوتية او الفوز بأعلى الاصوات، عدا محافظتي صلاح الدين و ميسان فقد فازت مرشحاتها من النساء عبر الكوتا النسوية فقط.

وعليه وجب التفكير في استراتيجيات وتدابير أخرى تعزيزا للترسانة القانونية وتضع (الكوتا) في الجهاز التنفيذي سواء الحكومي او الإداري، إلى جانب إرادة سياسية قوية تعتمد سياسة وطنية شاملة للقضاء على الفوارق بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة بينهم ، وكذلك نشر الوعي والثقافة في المجتمع و في أوساط

(45) المصدر السابق، ص 15

الأحزاب السياسية للتدريب والتعليم وتكوين قناعات شخصية حول دور المرأة في الحياة السياسية وتفعيل مشاركتها السياسية (سواء داخل الحزب ، قبل الانتخابات، اثناء الانتخابات وبعدها) يمكنها من خلالها الوصول الى مقاليد السلطة سواء عن طريق الانتخابات (المجالس المنتخبة وطنيا، محليا) أو عن طريق تقلد مناصب سياسية تسهم من خلالها في صناعة القرار والمشاركة الفعلية في التنمية السياسية، الاقتصادية ، والاجتماعية للدولة[46].

كما وأن الفوز بأحد مقاعد البرلمان لا يعني بالضرورة الحصول على موقع مؤثر في سلطة صنع القرار، وفي بعض البلدان، يتم تهميش النساء المنتخبات من مواقع صنع القرار، خاصةً عندما يتم انتخابهن من خلال مقاعد محجوزة للنساء فقط، ولكن على الرغم من ذلك فقد استطاعت المرأة في بلدان أخرى، ومن خلال استغلال الفرصة المتاحة لها عبر الكوتا، إثبات وجودها والإسهام بشكل فاعل في صنع القرارات ورسم السياسات، والتأثير بذلك على النهج التقليدي في العمل السياسي[47].

إن خوض غمار المشاركة السياسية ودخول الانتخابات يتطلب من المرأة الكثير من التضحيات ذلك أن دخولها سيهدد بالتأكيد مصالح المجتمع الذكوري والذي ما زال متأثراً بالنظرة التقليدية للمرأة مما يجعلها أمام خصوم حقيقيين. المجتمع وعاداته وتقاليده والسلطة والأحزاب والمتنفذين والمرشحين من الذكور وحتى رجل الشارع العادي و حتى المرأة نفسها[48].

---

(46) نبيل جعفر ومروة عبد الرحيم العاقولي، مصدر سيق ذكره، ص 143

(47) شبكة المعرفة الانتخابية ، https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646640638645/63962a64062862763162762a-62d640648644/62a64064562b64a640644-627644645640631629

(48) سمير محمد محجوب ، آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2017 ، ص 102.

الخاتـــــمة :

إن النهوض بواقع المرأة كي تأخذ دورها واستحقاقها السياسي يتطلب حملة توعوية تثقيفية لإزالة العقبات والاتجاهات السلوكية المتوارثة والتي تضع المرأة في مراتب ادنى من الرجل ، وهذا يتطلب وعي المرأة وادراكها لحقيقة دورها والاسباب التي ادت الى تهميشها وتبعيتها للرجل، وسبل معالجة تلك الاسباب والعمل على تحقيق وعي نسوي ومجتمعي حقيقي تجاه قضايا المرأة، ومهمة كهذه تتطلب قيام المرأة بنفسها بمواجهة هذا التحدي ولا تتطلع كي يمنحها الاخرون اياه ، وتقع على الدولة ايضا مسؤولية دعم قضايا المرأة وتوفير المناخ الملائم لحلحلة العقبات التي تعيق مشاركتها بفاعلية كون هذا الامر كما اوضحنا من قبل يمثل مصلحة عامة للمجتمع والدولة حاضرا ومستقبلا، منها ، العمل على ارساء حالة من الاستقرار الأمني ورفع مستوى التعليم والثقافة لدى الفتيات والنساء بشكل عام ، ومعالجة الفقر وتمكين المرأة اقتصاديا ونفسيا من خلال التشريعات القانونية العادلة التي ترفع الحيف عنها وتحفظ حقوقها وتضعها بمستوى واحد مع الرجل، وتعد التشريعات الخاصة بالأحزاب السياسية ونظام الانتخابات المبني على مبدأ تحقيق متطلبات الدخول الى البرلمان ومنها الحصول على الاصوات الانتخابية المطلوبة والتي حددها الدستور من الاساسيات للخلاص من المحاصصة السياسية التي تسببت في تغييب الديمقراطية، واحلال نظام سياسي ضعيف، كان من احد اسباب تراجع دور المرأة فضلا عما تسبب به من انتشار الفساد المالي والاداري وضعف الوضع الامني الذي ادى الى انتشار الإرهاب وما ترتب عليه من كوارث حلت بالعراق وشعبه.

الاستنتاجـــات :

مما تقدم يتضح ان المرأة العراقية احتلت حيزاً كبير من الادوار الفاعلة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية ، حيث تدل المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع وحضارته وبعد مخاض الصراع الفكري والسياسي واحتدامه لاسيما بعد عام 2003 ، حيث استطاعت بحضورها السياسي داخل البرلمان والوزارات ان تنال حضورا فعالا على الرغم من الصعوبات التي واجهتها والتي تمثلت بخطورة المعترك السياسي اذ سنحت الظروف للمرأة العراقية بعد عقود من الزمن أن تجد موطن قدم بأن تمثل نفسها في المؤتمرات والبرلمانات ، ذلك ان المشاركة السياسية هي ظاهرة سياسية ، حيث تدل على وصول المجتمع الى مرحلة معينة من التقدم والرقي ، لكن ضعف دور المرأة السياسي في العراق يرجع الى طبيعة المتغيرات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، حيث كانت المعوقات الامنية من ابرزها وعدت عوامل متداخلة تؤثر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية ،. ولا زالت الدعوة الى تحرير المرأة يعاني الكثير من المشاكل ، فضلا عن ان مشاركة المرأة السياسية هي ظاهرة حضارية تدل على وعي المجتمع ووصوله الى مرحلة من التقدم و الرقي .

التوصيات :

1. التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وخاصة الجهات التي تُعنى بشؤون المرأة .
2. فتح قنوات اتصال المنظمـــات النســوية السياسيــة في الدول العربيــة والعالميــة للتعــاون وتبــادل الخبـــرات .
3. دمج المرأة في حركة التنمية البشرية المستدامة بوصفها فاعلا رئيساً كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية العامة.
4. نشر و تأصيل مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في مناهج التـعليـم و خصوصـا في المراحل الابتدائيـة و الثانويـة ، و تضمين المساواة في قيمة الأدوار التي يقوم بها الجنسان ، و لا يكون هناك موقف معياري على القيادة و التبعية .

5. تثقيف النساء بضرورة المشاركة بالعمل السياسي و توسيع المهارات السياسية للمرأة و المشاركة بدورات تأهيل النساء القياديات .
6. التأثير على صناع القرار من أجل اعتماد نسبة تمثيل النساء (الكوتا النسائية) و العمل بها كمرحلة مؤقتة انتقالية للتحول الديموقراطي في الميادين السياسية ومواقع صنع القرار.
7. تقديم الدعم النفسي والعون الاجتماعي والإعلامي للمرشحات وتدريبهن على إدارة الحملات الانتخابية وإعداد البرامج الانتخابية والسعي لإخراج دليل تدريبي يكون في متناول أي امرأة تنوي الدخول في التجربة السياسية ورفع قدراتها ومهاراتها في الاتصال والتواصل ولقاء الجمهور وعقد المهرجانات والمناظرات .
8. دعم المهرجانات الخاصة بالنساء وتقديم طلب التمويل لها خاصة غير القادرات على تحمل أعباء نفقة وتكاليف الحملات الدعائية والانتخابية .
9. تكوين لجنة عليا من القانونيين والإعلاميين وقادة الرأي في المجتمع للتواصل مع المرشحات والدفاع عن حقوقهن .
10. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وهي الآن كثيرة عددياً في الساحة العراقية ، لكنها تعاني من ضعف الفاعلية.
11. الاخذ بنظر الاعتبار الدور المزدوج الذي تقوم به المرأة داخل الأسرة وفي عموم المجتمع ، والاستفادة من الطاقات التي تمتلكها في مشاريع التنمية المجتمعية بكافة أشكالها .
12. انشاء مراكز للدراسات تختص ببحوث المرأة ولمعالجة المشكلات التي تعاني منها ، سواء كانت نفسية أم إجتماعية .
13. يمكن للاعلام أن يؤدي دوراً مميزاً في تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال نشر التوعية عبر وسائلهِ الاعلامية .
14. إيجاد قيادة نسوية سياسية تحتضن منظمات المجتمع المدني ، فضلا عن النساء الراغبات بالمشاركة بالعمل السياسي واللواتي لهن القدرة والثقافة العلمية والسياسية وأن تكون هذه القيادة بعيدة عن كل أنواع التحزب الطائفي و المذهبي و القومي .
15. تمكين المرأة من المشاركة في صياغة القوانين و التشريعيات حتى تتمكن من طرح مطالب النساء و تحقيق الضمانات الدستورية لهن .
16. تخصيص مبالغ من ميزانية الأحزاب بالاتفاق مع القيادات النسوية للأحزاب في المكاتب النسوية لدعم الحركة النسوية السياسية.

17. مفاتحة الأمم المتحدة القسم السياسي وقسم المرأة لدعم الحركة النسوية السداسية بكل وسائل الدعم.
18. تمكين المرأة من التمتع بحقوقها الكاملة وغير القابلة للتجزئة في المجالات التعليمية، والصحية ، والاجتماعية ، والمهنية ، والثقافية، والاعلامية وغيرها على نحو متكافئ مع الرجل.
19. حماية الامن الانساني للمرأة وتحريرها من مصادر الخوف، والتهميش، والعنف، والمتاجرة وكل من يهدد جسدها وكرامتها ومكانتها.
20. تغيير الصورة النمطية ذات الجذور الثقافية الموروثة في العقل الجمعي وبما يؤكد حقيقة المرأة كانسان منجز ويعزز ثقتها بذاتها.
21. تمكين المرأة من الاسهام في الانشطة السياسية واشغال القرارات المناصب القيادية واتخاذ و وضع السياسات على اساس مبدأ المشاركة وعدم التمييز.
22. مراجعة التشريعات النافذة ، وتطوير ما يمكن تطويره منها او اصدار تشريعات جديدة تؤمن توفير شروط ومستلزمات تطبيق هذه الاستراتيجية، وتتيح للمرأة التمتع بحقوقها الانسانية .
23. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني النسوية وفتح دورات للنساء للقياديات فيها للعمل في مجال السياسة و الترويج للعمل السياسي النسوي ، و لا بد من الإشارة هنا الى بعض الأمور لتأهيل المرأة سياسيا من خلال الالتزام بالخطط و برامج التوعية السياسية و الاستراتيجيات الوطنية ، حتى تستطيع وبكفاءة عالية تواكب عجلة الحياة الدائرة مستقبلا .
24. خلق نظام مالي تحفيزي للكيانات السياسية من قبل الدولة لاستمالة وجلب الصوت النسوي داخل كياناتهم وتياراتهم .
25. ضرورة توفير المناخ الملائم للمرأة و دعمه من قبل رؤساء الكتل و الأحزاب والتيارات و إعطائها الفرص المتكافئة بإبداء الآراء م ومشاركتها الفعالة في الحوارات المهمة .
26. العمل على إعادة تأهيل المجتمع وفق الأسس الصحيحة التي تكفل التعايش السلمي بين كافة مكوناتها ، كون البيئة السلمية ستعطي للمرأة مساحة أوسع لممارسة اغلب مظاهر السلوك السياسي المكفول لها دستوريا .
27. التقليل من جور العادات و التقاليد البالية التي تهدد امن المجتمع ، و إتباع الأسس العلمية في التنشئة الأسرية .
28. الاكتفاء من رفع الشعارات (قول بلا فعل) ، و العمل إ لى إعادة بناء المجتمع من خلال إيجاد فرص العمل و رفع المستوى المعيشي للأفراد بما فيه المرأة .

29.ضرورة قيام رجال الدين و المثقفين بتخليص الدين من الموروث الثقافي و التقاليد التي تسللت عبر التاريخ لتحل محل الأحكام و النصوص الشرعية و التي تقلل من مكانة المرأة و تحد مشاركتها في الحياة عامة والحياة السياسية خاصة .
30.ضرورة إعطاء الحكومة للمرأة فرصة مساوية مع الرجل لتولي مناصب سياسية مختلفة ، بما فيها المناصب السيادية بشكل يتناسب مع حجم تمثيلا البرلماني .
31.تثقيف المجتمع (الناخبين) وتوعيتهم بقدرة المرأة على العمل السياسي .
32.تفعيل دور المنظمات النسوية العاملة في مجال التأثير والمراقبة لسياسة الدولة وقوانينها وجمعها في بودقة واحدة .
33.العمل على إنجاح الدعوات التي تدعو الى تقليل الفوارق القانونية و العملية بين الرجل والمرأة من خلال نشر الوعي بين أطياف المجتمع كافة .